

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الأستاذ الدكتور/ أحمد فتحي سرور
رئيس مجلس الشعب
السيدات والسادة وكلاء المجلس ورؤساء اللجان
وأعضاء المجلس الموقر

تهنئة بدورة جديدة وبأداء جيد فى دورة سابقة.

كلّ عامٍ وأنتم جميعاً بخير ... ومصرنا العزيزة ... وقائدُها وزعيمُها الرئيس محمد حسنى مبارك وشعبُها العظيم بخير وسعادة .
تحيةً لكم فى دورِ الانعقادِ العادى الثانى لمجلىسِكُم الموقرِ فى فصلهِ التشريعى التاسع ... وشكراً وتقديراً واجباً أقدمُه لحضراتِكُم جميعاً على الأداءِ المتميزِ فى دورِ الانعقادِ العادى الأول .. والذى شهدَ لكم بالفكرِ البناءِ ، والحوارِ المسؤلِ ، والمناقشاتِ الثريةِ الهادفةِ التى امتدت على مدارِ الجلساتِ العامةِ واللجانِ النوعيةِ والمشاركةِ .
ولقد أضحى التعاونُ والتنسيقُ بين مجلسِ الشعبِ ومجلسِ الوزراءِ أهمَّ وأكثرَ الحاحاً من أىِّ وقتٍ مضى .. فنحن على أبوابِ مرحلةٍ هامةٍ من مراحلِ العملِ الوطنى حدّدَ ملامحَها ووضعَ أهدافَها السيدُ الرئيس محمد حسنى مبارك .

البرنامج الانتخابى وإنجازات الحكومة:

السيدات والسادة

وضع السيدُ رئيسُ الجمهورية... أمام شعبنا كلُّه وأمامكم وأمام الحكومة برنامجاً انتخابياً طموحاً وواقعياً يلمسُ آمالَ المواطنِ وتطلعاته ... ويرسمُ الأملَ بالعملِ لا بالوعود ... ولقد تحركتِ الحكومةُ وجميعُ أجهزةِ الدولة لتقومَ بدورها فى تنفيذِ محاورِ هذا البرنامجِ ... وأستطيعُ أن أقررَ أمامكم الآن بكل ثقةٍ أن الحكومةَ قد حققت أهدافَ البرنامجِ فى عامه الأول... بل إننا استطعنا فى بعضِ القطاعاتِ أن نحققَ معدلاتَ إنجازٍ تفوقُ المخطط ... وعلى سبيلِ المثالِ فقد أنشأنا ٥٣٠ مدرسة وكان المخطط ٥٠٠ مدرسة

... ووفرنّا ٢٨٣ ألف فرصة عمل في المشروعات الصغيرة عن طريق الصندوق الاجتماعي وكان المخطط ١٠٠ ألف فرصة عمل ، ومعنى هذا أن التشغيل في هذا البرنامج زاد عن المستهدف بمعدل ١٨٣٪ ... وفي مجال تخطيط القرى تم الانتهاء من ٤٩٧ قرية كمرحلة أولى و ١٢٢٨ قرية كمرحلة ثانية بإجمالي ١٧٢٥ قرية وهذا يمثل ٤٣٪ من المستهدف في ست سنوات وهو ٤٠٠٠ قرية ... وبالنسبة للأجور فقد زادت في الشرائح الدنيا بنسبة ٢٤٪ في حين أن المستهدف هو حوالي ١٧٪ في السنة ... وبالنسبة للبرامج التي يستغرق ظهور نتائجها فترة طويلة ... مثل برنامج استصلاح المليون فدان وإنشاء ٤٠٠ قرية في الظهير الصحراوي ... فقد قمنا برفع المساحات القابلة للاستصلاح والزراعة في كافة المواقع ... وحددنا مصادر المياه سواءً نيليةً أو جوفية ... وخططنا لعدد ٢١ قرية من القرى الاستراتيجية ... وجرى تنفيذها بواقع ٣ قرى بكل محافظة من محافظات الصعيد .

ويُعدني أن أودع أمانة المجلس تقريراً مفصلاً عما تم من إنجازات في مجال تنفيذ البرنامج الانتخابي ... وأشيرُ هنا إلى أهم ملامح هذا الإنجاز :

- حقق الاقتصاد القومي نمواً حقيقياً خلال عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بلغت نسبته ٦٫٩٪ مقابل ٥٫١٪ في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ وهو ما لم يحدث منذ ١٥ عاماً ... وزادت النسبة في الربع الأول من العام المالي الحالي لتصل إلى ٧٫١٪ ونأمل أن نصل إلى ٧٫٥٪ بنهاية العام المالي الحالي .
- زادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة من ٢١ مليار دولار في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ إلى ٦١ مليار دولار في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ... وفي الربع الأول من عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بلغت هذه الاستثمارات ٣٢٣٧ مليون دولار بما يبشر بتحقيق هدفنا وهو الوصول إلى ٨ مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة هذا العام .
- وأود أن أشيرُ هنا إلى أن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر ... أو زيادة نسبة الاستثمار المحلي ليس هدفاً في حد ذاته ... ولكنه وسيلة لغاية أهم ... وهي خلق فرص العمل والعيش الكريم لآلاف الشباب من أبناء هذا الوطن .

- بلغ عدد الشركات الجديدة ٣٨٢٥ شركة برؤوس أموالٍ مصدرية ١٢ر٤ مليار جنيه ... وتم إجراء توسعاتٍ في عدد ١٠٠٢ شركة برأس مال ٣٣ر٩ مليار جنيه... وهذا بخلاف تأسيس ١٣٨ شركةً جديدةً في المناطق الحرة برأسمال ٥٦٠ مليون دولار.
- وبالنسبة لقطاع الأعمال العام فقد بلغ صافي أرباح شركاته في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بعد خصم خسائر الشركات الخاسرة ١ر٥ مليار جنيه بالمقارنة بمبلغ ٦٠٤ مليون جنيه أرباح عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥... **وهذه الأرباح ليست فقط أرباح الشركات ... ولكنها أيضاً أرباحُ أبنائنا وإخواننا العاملين بهذه الشركات... ولقد أصدرتُ توجيهاتي بالتأكيد على مشاركة العمال في الأرباح .**
- وبالنسبة لإدارة محفظة الأصول المملوكة للدولة ... فقد بلغت قيمة ما تم طرحه خلال عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ مبلغ ١٥ر١ مليار جنيه بما يعادل ثلاثة أمثال ما تم طرحه في العام السابق له ... وفي الفترة من يوليو إلى نوفمبر هذا العام بلغت قيمة ما تم طرحه ١٢ر٤ مليار جنيه ... ويتم استخدام حصة وزارة المالية من الحصيلة لإعادة ضخها في أوجه الإنفاق المختلفة بالموازنة ... كما تسهم باقي الحصيلة في تطوير الشركات والمؤسسات المملوكة للدولة من بنوك وشركات .
- **وهذه الأموال والأصول هي ممتلكات الشعب ... ونحن نديرها ونعظم قيمتها لصالح الشعب ... ونعيد ضخ عوائدها في مشروعات تُهم المواطنين وتفيدهم .**
- هيئتنا الاقتصادية حررناها من القيود وأعدنا هيكله بعضها فانطلقت تعمل وتستثمر فيما يحقق الخير والنماء ويعود بالفائض .
- تراجع العجز الكلي للموازنة من ٩ر٦٪ كنسبة من الناتج المحلي إلى ٨ر٦٪ عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ .
- زادت الإيرادات السيادية في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ عن العام السابق له بنسبة ٣١٪ (من ١١١ مليار جنيه إلى ١٤٦ مليار جنيه) ... فقد زادت إيرادات الضرائب بنسبة ٢٨٪ وكان المستهدف ٨٪ (بالنسبة للضريبة العامة على الدخل فقد زادت إيراداتها بمعدل ٥٣٪ مقابل ١٦٪ في العام السابق).

- اقترب الاحتياطي النقدي من ٢٥ مليار دولار بزيادة مقدارها حوالي ١١ مليار دولار في العامين الماضيين .
- تراجع عجز الميزان التجاري بنحو ٣٠٠ مليون دولار خلال الربع الأول من العام المالي الحالي وهذا يرجع إلى زيادة الصادرات السلعية بنسبة ٣٤٪ في حين تقلصت نسبة الزيادة في الواردات السلعية إلى ١٥٪ ، ولقد جاء هذا الارتفاع في الصادرات نتيجة زيادة الصادرات غير البترولية بمعدل ٥٣٪ وزيادة الصادرات البترولية بمعدل ١٨٪، وبالنسبة للغاز الطبيعي فقد زادت صادراته بمعدل ٤٩٪ .
- بلغ الفائض المحقق في الميزان الخدمي خلال نفس الفترة ٣ مليار دولار نتيجة زيادة المتحصلات الخدمية بنسبة ١٤٪ لتصل إلى ٥٣ مليار دولار... وفي نفس الوقت تراجعت المدفوعات الخدمية بنسبة ٩٨٪ لتقتصر على ٢٢ مليار دولار .
- زاد حجم الإنتاج من الغاز الطبيعي إلى ٣٨ مليون طن في ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ونستهدف الوصول إلى ٤٣٥ مليون طن في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ .
- زادت احتياطات الثروة المعدنية من الذهب من ٣ مليون أوقية إلى ٧٠ مليون أوقية بقيمة ٤٥ مليار دولار وسيبدأ الإنتاج في عام ٢٠٠٧ .
- تم تنفيذ ١١٦ مصنعاً كبيراً (جديداً وتوسعات) وعدد ١١٥ مصنعاً متوسطاً وعدد ٣٢٩ مصنعاً صغيراً بإجمالي ٥٦٠ مصنع تبلغ استثماراتها ١٢ مليار جنيه وتتيح ١٢٠ ألف فرصة عمل .
- تم إصدار ١٠٥٠ موافقة لإقامة مصانع ومنشآت صناعية جديدة باستثمارات ٧٥ مليار جنيه تتيح ٣٩ ألف فرصة عمل .
- زاد عدد مستخدمي المحمول من ١٠ مليون شخص في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى نحو ١٧ مليون شخص حالياً والمستهدف في العام القادم ١٨ مليون .
- تم ترسية المناقصة العالمية للشبكة الثالثة للتليفون المحمول بقيمة ١٦٧ مليار جنيه وتبدأ الخدمة في مارس ٢٠٠٧ .
- زاد عدد مستخدمي شبكة الانترنت من ٤٥ مليون شخص عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى ٥٣ مليون شخص ونستهدف ٦ مليون شخص في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ .

- زاد عدد السياح من ٨١ مليون سائح في ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى ٨٦٩ مليون سائح في ٢٠٠٥/٢٠٠٦ والمتوقع أن يصل العدد إلى ٩ ملايين سائح يقضون ٩٠ مليون ليلة سياحية ويحققون دخلاً سياحياً مقداره ٧٢٧ مليار دولار في ٢٠٠٦/٢٠٠٧.
- حققت خطة إصلاح القطاع المصرفي نتائج جيدة سواء في عمليات إعادة الهيكلة أو الإدماج أو الاستحواذ... وكان من أهم نتائج الخطة نجاح عملية طرح حصة ٨٠٪ من بنك الإسكندرية حيث بلغت قيمة الحصة المطروحة ١٦١٣ مليون دولار ... وتم تخصيص حصيلة البيع لتصويب الهياكل المالية لعدد ٥٤ شركة من شركات قطاع الأعمال العام وسداد المديونية المستحقة للبنوك المملوكة للدولة مما يزيد من قدراتها على تمويل المشروعات الإنتاجية .

نجاح هدف التنمية الاقتصادية يعتبر خطوة نحو التنمية الاجتماعية :

السيد الدكتور رئيس المجلس

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر

كل ذلك يؤكد أن الاقتصاد المصري استرد عافيته وبدأ مرحلة جديدة من النمو نتوقع أن تستمر بإذن الله في السنوات القادمة .

وأود أن أوضح أن التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية هما جناحا التنمية الشاملة في المجتمع ... ولقد بدأنا في تحقيق هدفنا والحمد لله ... وتحرك الاقتصاد إلى الأمام ... وحققنا معدل تنمية اقتصادية ونمو اقتصادي غير مسبوق.

واستفادة من ثمار التنمية الاقتصادية وعائدات الاستثمار وبرنامج إدارة الأصول ... فقد قررت الحكومة توجيه المبالغ الآتية لتنفيذ مشروعات هامة في مجالات التنمية الاجتماعية وتطوير البنية الأساسية للبلاد :

- توجيه ٥ مليار جنيه لتطوير قطاع السكة الحديد (وسيتم تدبير ٣ مليارات أخرى من خلال اتفاقية تمويل دولية).
- توجيه مليار جنيه لتنفيذ برنامج دعم البنية التحتية للاستثمار بمحافظات الصعيد.

- تدبير التمويل اللازم لتطوير طريق القاهرة / اسيوط ، ولتنفيذ طريق الصعيد / البحر الأحمر الذى يربط محافظات سوهاج وأسيوط وقنا بموانى البحر الأحمر .
- توجيه ٧٨ مليون جنيه لتطهير مصرف كتشنر بمحافظة كفر الشيخ .
- توجيه ٢ مليار جنيه إضافية فى خطة هذا العام لمشروعات مياه الشرب والصرف الصحى فى جميع المحافظات وعددها ٧٥ مشروعاً تنتهى خلال العام المالى الحالى .
- توجيه ٤٦ مليون جنيه لتوسعة وتطوير كوبرى قليوب للقضاء على الاختناق فى هذه المنطقة من طريق القاهرة / الإسكندرية الزراعى الذى يستخدمه ملايين من المواطنين يومياً.
- توجيه ٩ مليار جنيه لتنفيذ عمليات إعادة الهيكلة الفنية والمالية والعمالية والتطوير لشركات قطاع الأعمال العام فى قطاعات الغزل والنسيج ، والصناعات الكيماوية ، والمعدنية ، والتشييد ، والسياحة ، والصناعات الغذائية ، والصناعات الدوائية ، وقطاع النقل البحرى والبرى.

السيد الدكتور رئيس المجلس

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر

- فى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ وهو العام الأول لحكومتنا ركزنا على تهيئة المناخ للانطلاق ... وفى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ بدأنا مرحلة الانطلاق الحقيقى وظهرت مؤشرات واضحة ... وفى العام الحالى نستمر فى مرحلة الانطلاق واضعين نصب أعيننا الاستمرار فى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادى والحفاظ على معدلات ومستويات النمو والأداء الاقتصادى المتصاعدة.
- ونؤكد أن هدفنا فى النهاية من كل ذلك هو تحسين معيشة المواطن المصرى ... فلا بد أن تعود ثمار التنمية عليه ... فلاحير فى تقدم أو تنمية إن لم تؤثر إيجابياً على المواطن وتدخل بيته وتعم على أهله .

■ والحكومة تدرك أن هناك قضايا ومتغيرات ملحة تشغل المواطنين وتؤثر فيهم ... ونحن لسنا بمنأى عن هذا لأننا قطعنا عهداً على أنفسنا أن نجعل هموم المواطن ومشاكله شغل الحكومة الشاغل وأن نجعل طموحاته وآماله هدف خطط الحكومة في المستقبل القريب وعلى المدى المتوسط والبعيد.

التشغيل وفرص العمل :

ومن أهم ما يطالب به المواطنون ... وتطالبون به ... توفير فرص العمل ومعالجة مشكلة البطالة .

وقد أعلننا بوضوح سياستنا في هذا المجال وهي أن الاستثمار في مشروعات جديدة هو المدخل الرئيسي للتشغيل ... فالاقتصاد المصرى أصبح مطالباً بتوليد ما يزيد على ٧٥٠ ألف فرصة عمل جديدة كل عام لمواجهة الأعداد المتزايد من شباب الخريجين ، ومعالجة الكم المتراكم من البطالة... وهذا تحدٍ كبير ليس أمامنا خيار إلا مواجهته بمزيد من العمل الدؤوب... وأؤكد لكم أننا اخترنا الطريق الصحيح ، وإن كان هو الطريق الأصعب ... ففرصة العمل الحقيقية التي ينتج عنها قيمة مضافة في شكل سلعة أو خدمة هي التي تحوّل قوة العمل التي نعتبرها ميزةً نسبيةً لمصر إلى قوة دفعٍ نحو التنمية الشاملة لمجتمعنا وللأجيال القادمة .

ولقد بدأت نتائج الإصلاحات الاقتصادية تنعكس على سوق العمل... فقد بلغ عدد المشتركين الجدد في التأمينات الاجتماعية في القطاع غير الحكومى ٦٤٢٣ ألف شخص بزيادة قدرها ٩٢ ألف شخص عن العام السابق أى بنسبة ١٦٫٨٪ ... وبالإضافة إلى ذلك تم تعيين ٧٣٥ ألف فرد في الجهاز الحكومى و ١٣٤٢ ألف عامل جديد خارج مصر . وهذه الأرقام لا تشمل بطبيعة الحال ما يتم توفيره من فرص العمل في الاقتصاد غير الرسمى . ولقد سعدت بأن العمالة المصرية استعادت مكانتها في الأسواق العربية... فعلى سبيل المثال زاد عدد المصريين العاملين بدولة الكويت من ٢٨٠ ألف إلى ٤٠٠ ألف فرد في الأعوام الثلاثة الماضية ... ومثل هذه الزيادات تحققت في دول خليجية أخرى .

وبالإضافة إلى توفير فرص العمل فإننا مطالبون بإعداد قوة العمل لتتواءم مهاراتها مع متطلبات السوق ... ولقد شرعت الحكومة في تنفيذ برنامج طموح لتنمية المهارات التي يحتاجها سوق العمل بتكلفة ٥٠٠ مليون جنيه .

كما نعمل على توجيه الاستثمارات الجديدة إلى الأماكن التي تتركز فيها قوة العمل ، مع إعطاء أهمية خاصة للمناطق الصناعية بمحافظة الصعيد والتجمعات العمالية بالدلتا مثل كفر الدوار والمحلة الكبرى وحلوان وشبرا الخيمة .

كما أننا سنستمر في تفعيل دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في تقديم القروض الصغيرة ومتناهية الصغر من خلال توفير قروض بإجمالي مليار و ٢٥٠ مليون جنيه لإتاحة ٢٨٠ ألف فرصة عمل في كافة محافظات مصر .

رفع مستوى معيشة المواطن :

وبالإضافة إلى توفير فرص العمل يعتبر رفع مستوى دخل الأسرة المصرية لمواجهة أعباء الحياة المتزايدة أحد المطالب الشعبية الهامة التي توليها الحكومة كل الاهتمام . وقد واجهنا في العام الماضي تحديات كبيرة ساهمت في ارتفاع أسعار السلع والخدمات ، أهمها الزيادة الكبيرة التي طرأت على الأسعار العالمية للوقود والطاقة والتي واكبتها زيادة الاستهلاك المحلي لها ، مع زيادة النشاط الاقتصادي ومعدلات النمو ، بالإضافة إلى حدوث بعض الأزمات محلياً وعالمياً والتي أدت إلى انخفاض الكميات المعروضة من بعض السلع ، كما حدث نتيجة لأزمة انفلونزا الطيور التي كان لها تأثير مباشر على أسعار الدواجن واللحوم الحمراء واللبن والبيض ، وما حدث نتيجة للتغيير في أنماط الزراعة لبعض المحاصيل الزراعية بما أدى إلى نقص المعروض محلياً ... أو الاتجاه نحو التصدير لسلعة زراعية لها ميزة نسبية في الأسواق الخارجية كما حدث في البصل والأرز .

ونتيجةً لتلك العوامل ارتفع معدل التضخم من ٣١٪ في بداية عام ٢٠٠٦ إلى ١١٨٪ الشهر الماضي ، وبمتوسط قدره ٧٩٪ بالمقارنة بمتوسط ٢١٪ في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ وهنا تجدر الإشارة إلى أن المتوسط العام للأسعار لم يرتفع كثيراً ولكن الإحساس بالارتفاع بالأسعار جاء نتيجة ارتفاع أسعار بعض السلع المتعلقة بالحياة اليومية للمواطن ... ولقد

تحركت الحكومة لمواجهة هذا التحدى كما واجهناه فى العام الماضى عندما خفضنا المعدل من ١٧٪ إلى ٣٪ حيث نفذُ حالياً مجموعةً من الإجراءات التى تحققُ ضبطَ الأسواقِ والسيطرة على الأسعار فى ظل اقتصاديات السوق الحر ، ولذلك وجهتُ إلى تنفيذ الإجراءات الآتية :

- تكثيف الرقابة على الأسواق لضبط المخالفات المتعلقة بالغش وحبس البضائع ، وتطبيق القانون بشأنها .
 - معالجة النقص فى المعروض من بعض السلع فى السوق المحلى من خلال السماح باستيرادها أو الحد من تصديرها إلى الخارج .
 - تشجيع سياسة التصنيع الزراعى لتوفير البديل للمنتجات الطازجة فى غير مواسم زراعتها ، وتلافى تأثير التغيرات المناخية على المنتجات الزراعية .
 - تطوير المجمعات الاستهلاكية لتقوم بدور أكثر فعالية فى توفير السلع منخفضة التكاليف لمحدودى الدخل وزيادة المعروض منها .
 - تطوير صناعة الدواجن وتشجيع الاستثمار فى المجازر والثلاجات وتطوير المزارع والرياشات و منافذ التوزيع .
 - إنشاء الأسواق المتخصصة وأسواق اليوم الواحد بالمحافظات .
- سنستمر فى مواجهة الغلاء تنفيذا لتوجيهات السيد رئيس الجمهورية بتخفيف الأعباء عن محدودى الدخل ... ولن يهدأ لنا بال حتى يتحقق انضباطُ الأسواق .
- هدفنا أن يزداد دخلُ المواطنِ بمعدلٍ حقيقى يفوقُ معدلات التضخم .**
- رفعنا دخل صغار العاملين بالدولة فى العام الماضى بحد أدنى ٣٦ جنيه فى علاوة يوليو ونسبة تصل إلى ٢٤٪ بالنسبة لصغار الموظفين .
- كما زادت المعاشات بنسبة ٧٥٪ .
- وقد تكلفت هذه الزيادات نحو ٨٥ مليار جنيه فى موازنة هذا العام .

أنشأنا جهاز حماية المستهلك ليتولى مسؤولية التفاوض مع التجار عند ارتفاع الأسعار من خلال وضع أسعار استرشادية ، كما يعمل الجهاز على رفع مستوى جودة السلع المعروضة في الأسواق ومواجهة أى مظاهر للغش أو استغلال المواطنين .

الضمان الاجتماعي :

السيدات والسادة

ويرتبط بسياسة ضبط الأسعار وحماية المواطن من الآثار السلبية الناتجة عن ارتفاعها، سعى الحكومة لنشر مظلة الضمان الاجتماعي لتشمل عدداً أكبر من الأسر التي تحتاج إلى الدعم والمساندة .

مدت حكومتنا مظلة معاش الضمان الاجتماعي ليرتفع عدد المستفيدين منه من ٦٥٠ ألف أسرة في عام ٢٠٠٤ إلى نحو ٨٨٠ ألف أسرة حالياً بتكلفة ٦٨٥ مليون جنيه مقابل ٤٨٧ مليون جنيه في العام الماضي ... وبالإضافة إلى ذلك فقد تم زيادة قيمة المعاش من ٧٠ إلى ١٠٠ جنيه للأسرة من اربعة أفراد بخلاف منحة المدارس التي تصرف بحد أقصى ١٠٠ جنيه طوال شهور الدراسة الثمانية .. أى أن العائلة الفقيرة التي لا عائل لها وتضم ٥ أطفال تحصل على ٢٠٠ جنيه شهريا ... وسوف نستمر فى زيادة عدد الأسر المستفيدة لتصل إلى ١٥ مليون أسرة بنهاية العام القادم .

استراتيجيتنا ألا يظل الفقير فقيراً :

الاخوة والأخوات

إن شريحة الفئات الأكثر فقراً وشريحة محدودى الدخل تمثل التزاماً على الحكومة ليس فقط بالوقوف بجانبها ومؤازرتها ومساندتها ولكن أيضاً بفتح باب العيش الكريم والكسب الحلال لها ومساعدتها على الإنتاج وزيادة الدخل ومضاعفته وصولاً فى النهاية إلى حالة الكفاية والخروج من حالة الفقر والعوز والاحتياج ... لدينا برامج محددة لتحقيق ذلك ومنها زيادة عدد الأسر المنتجة المستفيدة من قروض وزارة التضامن الاجتماعي من ١٨ مليون أسرة إلى ٢ مليون أسرة فضلاً عن توفير قروض لمشروعات إنتاجية للمرأة المعيلة .

ولقد بدأت الحكومة بالفعل فى تنفيذ برنامج تحديد الأسر الأولى بالرعاية فى إطار مشروع استهداف الدعم... ونستهدف ٦ مليون أسرة... ويتكلف الحصر وإصدار البطاقات الالكترونية ١٢١ مليون جنيه.

نظام أفضل للمعاشات والتأمينات :

الأخوة والأخوات

اتصلاً بما سبق أن ذكرته واستكمالاً لمنظومة الرعاية الاجتماعية والبعد الاجتماعى تحرص الحكومة على تطوير نظام التأمينات والمعاشات وذلك بهدف ضمان معاش جيد لكل من يصل إلى سن المعاش .. معاش لا يكون الفارق بينه وبين ما يتقاضاه الشخص من مرتب وبدلات وحوافز كبيراً ... وسوف تتقدم الحكومة مع نهاية العام القادم بنظام يتم دراسته الآن وستترك الخيار للجميع... من يريد أن يسير وفق آليات النظام الجديد ويستفيد من معاش أكبر فله ذلك .. ومن يريد أن يستمر فى النظام الحالى كما هو بنفس أقساط المعاش والتأمينات وبنفس مقدار وحجم المعاش فله ذلك ... نحن نسعى أن يكون المواطن آمناً على عيشه وعلى رزقه وعلى ما يكفيه فى شبابه وفى شيخوخته وبعد خروجه إلى المعاش .

تحسين نوعية الحياة من خلال خدمات أفضل :

الأخوة والأخوات

لقد دفعت الحكومة عجلة الاقتصاد إلى الأمام إيماناً منها بأن الإصلاح الاقتصادى وتحسين الأحوال الاقتصادية سيهيء المناخ للإصلاح الاجتماعى وتحسين الأحوال الاجتماعية ... وطوال فترة صعود مؤشراتنا الاقتصادية المتمثلة فى نمو الإنتاج وتطوير السياسة المالية والسياسة النقدية ، وجذب الاستثمارات ونمو الصادرات ... وضعنا نصب أعيننا ضرورة تحقيق انطلاقة اجتماعية كبرى تتمثل فى زيادة دخل الفرد وتحسين مستوى الخدمات التى تقدم له فى مجالات التعليم والصحة والإسكان والمرافق والنقل وغيرها .

تطوير التعليم:**السيد الدكتور رئيس المجلس****السيدات والسادة أعضاء مجلس الشعب الموقر**

تسعى حكومتنا لتطوير التعليم الجامعي والعالى والتعليم قبل الجامعي فى مراحلهِ المختلفةِ مؤكدةً على معيارِ الجودةِ ... ولقد شهدت الأيامُ القليلةُ الماضيةُ موافقةَ مجلسِ الوزراءِ على اللائحةِ التنفيذيةِ لقانونِ إنشاءِ الهيئةِ القوميةِ لضمانِ جودةِ التعليمِ والاعتمادِ ... وذلك فى خطوةٍ هى الأولى من نوعها لتحقيقِ رقابةٍ على معاييرِ الجودةِ سعياً وراءَ تطويرِ المنتجِ التعليمى ... فضلاً عن ذلك فلقد سارت الحكومة خطوات هامة فى تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية والذى يقضى ببناء نحو ٥٠٠ مدرسة فى العام ... وفى هذا المجال تم الانتهاء من بناء وإعادة بناء وزيادة سعة ٥٣٠ مدرسة تضم جميعها ما يقرب من ٨ آلاف فصل ... وتم إعادة دراسة وتطوير المناهج بما يتضمنه ذلك من تخفيف المقررات .

تم تشغيل ٤٠ ألف مدرس بنظام العقد المؤقت طويل المدة لسد العجز فى وظائف التدريس وحارى التعاقد مع ٢٠ ألف آخرين .

وبالنسبة لمرحلة ما قبل التعليم الابتدائى بلغت نسبة الاستيعاب ١٦,٥٪ ونستهدف رفعها إلى ٦٠٪ تدريجياً خلال خمس سنوات .

وبالنسبة لمحو الأمية فقد تم محو أمية ٤٥٠ ألف شخص خلال هذا العام وانخفضت بذلك نسبة الأمية إلى ٢٥٪ وتم التحاق ٨٥٠٠ متحرر من الأمية بالتعليم الإعدادى ... وتم تشغيل ٤٥ ألف من شباب الخريجين كمعلمين فى برامج محو الأمية .

وفى مجال التعليم الجامعي تم إنشاء ٥ جامعات خاصة جديدة ، وجرى إنشاء جامعتين أهليتين ، بخلاف إنشاء أكثر من ١٣ كلية و معهداً جديداً بالجامعات العامة ، وتم تحويل فرعى كفر الشيخ وسوهاج إلى جامعتين مستقلتين ، وتم إنشاء ٣ أفرع جديدة لجامعات المنصورة والمنوفية وقناة السويس ، فى دمياط ومدينة السادات والسويس .

وفضلاً عن ذلك ستقوم الحكومة بإرسال التعديلات التشريعية اللازمة لتطبيق الكادر الجديد للمعلمين إلى المجلس الموقر ، والذي يهدف إلى الارتقاء بمستوى المعلم ومستوى الخدمات التعليمية .

ونستهدف في العام القادم زيادة الطاقة الاستيعابية في التعليم قبل الجامعي ببناء ٥٠٠ مدرسة جديدة حكومية وبمشاركة أهلية حكومية فضلاً عن فتح عدد جديد من الكليات والمعاهد ... كما سيتم إعداد قانون موحد للجامعات ينظم جميع مؤسسات التعليم العالي .
وبالإضافة إلى ذلك سيتم تنفيذ منظومة الجودة في التعليم الجامعي وقبل الجامعي في إطار الهيئة القومية لضمان جودة التعليم .

تطوير الخدمات الصحية :

السيدات والسادة

قررت الحكومة إعادة النظر في منظومة الخدمات الصحية بهدف تطويرها لتتماشى مع المعايير والنظم العالمية ، فقامت بالتعاقد مع بيت خبرة عالمي متخصص لوضع أسس وقواعد منظومة جديدة ومتكاملة لإصلاح القطاع الصحي في مصر ... ولقد قطع فريق العمل المختص شوطاً كبيراً في تشخيص أوضاع النظام الصحي القائم ووضع خطة العلاج .

ولقد رأينا أن نقطة البداية لابد أن تكون تطوير والاهتمام بوحدات الصحة الأولية كمحور أساسي لتقديم الخدمات الصحية ... وفضلاً عن ذلك نتجه إلى تطوير نظام التأمين الصحي الحالي في إطار برنامج السيد رئيس الجمهورية حتى يغطي جميع المواطنين ... ولقد راعينا التأكيد على فصل تمويل الخدمة عن تقديمها ، مع التأكيد على جودة الخدمة ، وعلى توسيع مصادرها سواء كانت حكومية أو غير حكومية ... غير أن الأمر يتطلب بالإضافة إلى هذا إعداد تشريع موحد للتأمين الصحي يحدد شرائح متنوعة للخدمات الصحية تختلف كل منها في التكلفة وفي نوعية الخدمات عن الأخرى ، إلا أنها جميعاً قائمة على أساس واحد وهو الرعاية الصحية الأولية.

ولقد شرعنا فى تنفيذ بعض الخطط العاجلة انتظاراً لتطبيق وبدء سريان المنظومة المتكاملة فور انتهائها ... وكان من نتيجة ذلك إنشاء وتطوير وتجهيز ١١٤ وحدة رعاية صحية أولية و٣٤ مستشفى عام ، وتشغيل ٥٩٠ عيادة متنقلة لصحة المرأة وتسيير مئات القوافل الطبية العلاجية ، وإنفاق ما يزيد على مليار جنيه فى قرارات علاج مباشرة على نفقة الدولة .

ونستهدف فى العام القادم إنشاء وإحلال وتجديد وتجهيز وتشغيل ٥٠٠ وحدة جديدة من وحدات الرعاية الصحية الأساسية تطبق منظومة طب الأسرة ، وذلك كدفعة أولى من عدد ٢٢١٤ وحدة من المستهدف إنشاؤها خلال ٣ سنوات بتكلفة تصل إلى ٢ مليار جنيه تم إقرارها ... كما سيتم تخصيص ٢٠٠ مليون جنيه لتدعيم نظام القوافل الطبية التى تجوب جميع التجمعات السكنية لعلاج المواطنين فى أماكن تواجدهم ... ومن المسهدف تنفيذ ١١٠ قافلة شهرياً بواقع ٤ قوافل بكل محافظة .

وبالإضافة إلى ذلك هناك برنامج للاهتمام بالأطباء ورعايتهم والارتقاء بمستوى دخلهم من خلال تقديم ٢٥٠ مليون جنيه كحوافز للأطباء العاملين بالوحدات الصحية ، وتخصيص ١٢ مليون جنيه بدل مناطق نائية للأطباء ، وتخصيص ٨٢ مليون جنيه بدل ماجستير وزمالة وسهر لهم .

مسكن ملائم لكل مواطن :

المسكن الملائم حق للمواطن ... ولقد بدأنا فى تنفيذ برنامج السيد الرئيس ، وخصنا حتى الآن أكثر من ٢٠ ألف وحدة سكنية للحاجزين الذين بلغ عددهم ٩٠ ألف مواطن ... وهناك تحت الطرح والإنشاء أكثر من ١٣٢ ألف وحدة سكنية ... وتم صرف نحو ١١٢ مليون جنيه لعدد ٩ محافظات تقوم بتنفيذ واستكمال تنفيذ مشروعات الإسكان لمحدودى الدخل وأيضاً هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة .

ولقد قررت الحكومة بناء ٥٠ ألف وحدة سكنية من الوحدات مساحة ٤٠ متر مربع فى السنوات الخمس القادمة وذلك بنسبة ١٠٪ من وحدات المشروع القومى

للإسكان بهدف تخصيصها للمواطنين الأولى بالرعاية فى إطار برنامج السيد رئيس الجمهورية... وسيراعى أن يكون إيجار هذه الوحدات منخفضاً ويخصص جزء منه للصيانة. وفضلاً عن ذلك تم طرح مشروع تمليك وحدات بيوت ريفية بالمحافظات والجهات التابعة لها بإجمالى ٣٩٢٠ بيت ريفى ... وجرى تنفيذ ٤٩٤ بيت منها حالياً وجرى طرح ٣٤٢٦ بيت بالمحافظات المختلفة .

وبالإضافة إلى ذلك سيتم طرح تنفيذ ١٧ ألف بيت عائلة بالمدن الجديدة جارى تنفيذ ٥٠٠ بيت منها فى مدينة ٦ أكتوبر ... وتم تخصيص ١١٢٧ فدان للمستثمرين بالمدن الجديدة لإقامة ٦٢٠٠٨ وحدة سكنية ... ومن المنتظر تنفيذ ٢٠ ألف وحدة منها فى العام القادم.

وسيتم طرح ٥٠ ألف قطعة جديدة فى إطار مشروع (ابنى بيتك) . كل هذه الوحدات تدعمها الحكومة بمبلغ ١٥ ألف جنيه تخفيفاً على الشباب ومحدودى الدخل والمواطنين الأولى بالرعاية .

مياه الشرب :

وبالنسبة لمياه الشرب تم الانتهاء من تنفيذ ١٥ مشروع مياه شرب بإجمالى استثمارات مقدارها مليار جنيه فضلاً عن تنفيذ مشروعات بقيمة ٦٠٠ مليون جنيه أخرى بالمدن الجديدة والمناطق النائية... فتم توصيل مياه الشرب لعدد ١٦٢ قرية من القرى المحرومة ... وسيكون عام ٢٠٠٧ هو العام الذى تصل فيه المياه إلى جميع القرى الأم فى جميع أنحاء الجمهورية وبنسبة تغطية ١٠٠٪. وسيكون أمماً فى العام القادم تنفيذ ٤٤ مشروع مياه شرب بإجمالى استثمارات ٢٫٨ مليار جنيه تشمل إنشاء محطات وشبكات جديدة ... وتوسيع قدرة المحطات الموجودة بالتدريج حتى نصل إلى التغطية الكاملة للاحتياجات من مياه الشرب على مستوى كل منزل فى مدن أو ريف مصر .

الصرف الصحى :

السيدات والسادة

وفى مجال الصرف الصحى شهد العام الحالى الانتهاء من تنفيذ ٣٠ مشروع صرف صحى بإجمالى استثمارات ١ر٦ مليار جنيه فضلاً عن تنفيذ مشروعات فى المدن الجديدة والمناطق النائية باستثمارات ٢٠٠ مليون جنيه ... وسيشهد العام القادم تنفيذ ٥٦ مشروع صرف صحى باستثمارات ٤ر٦٥ مليار جنيه فضلاً عن استكمال تنفيذ عدد من المشروعات فى المدن الجديدة والمناطق النائية باستثمارات مقدارها ٣ مليار جنيه .

وبالنسبة للصرف الصحى فى القرى فإنه يجرى التنفيذ فى ٣١٦ قرية حالياً ومن المخطط البدء فى ١١٠٨ قرية أخرى بإجمالى ١٤٢٤ قرية ... والحكومة تتخذ التدابير اللازمة لتوفير التمويل اللازم لمشروعات الصرف الصحى فى ريف مصر على النحو الذى وجه إليه السيد رئيس الجمهورية بتكاليف استثمارية تصل إلى ٢٠ مليار جنيه ... وبذلك يرتفع معدل تغطية خدمات الصرف الصحى فى القرى من ٤٪ حالياً إلى ٤٠٪ خلال السنوات الخمس القادمة

إعادة تخطيط القرى والمدن المصرية :

- تم اعتماد الأحوزة العمرانية لعدد ٤٩٧ قرية كمرحلة عاجلة ... وجرى اعتماد الأحوزة العمرانية لعدد ١٢٢٨ قرية وسيتم الانتهاء منها فى الشهر القادم ... وبالإضافة إلى ذلك يجرى الإعداد المخططات الاستراتيجية لعدد ١٣٣٦ قرية من المنتظر الانتهاء منها فى خلال ٦ أشهر .
- ولقد أصدرت تعليماتى بإسقاط جميع القضايا عن جميع المواطنين الذين قاموا بالبناء داخل الحيز العمرانى الحالى طالما أن هذه المباني تقع جميعها داخل الحيز العمرانى الجديد للقرى .
- وبالنسبة للمدن تم اعتماد المخططات الهيكلية والعامه لعدد ١٧ مدينة وجرى اعتماد مخططات مدينتين، وتم البدء فى إعداد وتحديث المخططات الاستراتيجية

لعدد ٥٠ مدينة ، وسوف يتم الانتهاء من تخطيط جميع مدن الجمهورية خلال خمس سنوات.

تطوير العشوائيات :

■ جارى العمل بمشروع إعداد المخططات التفصيلية لتطوير المناطق العشوائية لمدن القاهرة والجيزة والإسكندرية .

■ جارى توصيل المرافق للمواطنين ساكنى العشوائيات بعد أن صدر القانون والقرار التنظيمى الخاص بذلك ... **حيث تؤكد الحكومة أن توصيل المياه والصرف الصحى والكهرباء حق للمواطن بغض النظر عن طبيعة أو شكل ملكيته للمكان الذى يقيم فيه.**

الكهرباء حق لكل مواطن :

أما عن الكهرباء فقد تم حتى الآن تلقى ٥٣٠ ألف طلب لتوصيل الكهرباء ، وتم التوصيل لعدد ١٥٠ ألف منزل فى كل أنحاء الجمهورية بنسبة ٩٧٪ من المقاييس المسددة ونوالى فحص باقى الطلبات تمهيداً لاتخاذ إجراءات التوصيل.

وفضلاً عن ذلك فقد تم إنارة ٣٩٧ تابع وتجمع سكنى جديد ... وتدعيم وإحلال وتجديد شبكات ٣٩٤ قرية ... بالإضافة إلى مد وتغطية ٢٥ ألف كيلومتر من الموصلات المعزولة حفاظاً على أرواح المواطنين وممتلكاتهم.

ومن المستهدف فى العام القادم إنارة ٢٨٠ تابع وتجمع سكنى جديد... وتدعيم شبكات ٩٠ قرية رئيسية ... وإحلال وتجديد شبكات ١٠٠ قرية ... فضلاً عن إحلال ٦٠٦٨ كيلو متر من الكابلات الأرضية والخطوط الهوائية المعزولة.

وعلى المستوى القومى سيتم إضافة قدرات توليد بإجمالى ١٥٩٧ ميجاوات بتكلفة ٤ مليار جنيه ، منها ٩٧ ميجاوات من طاقة الرياح ... وذلك فى إطار تنفيذ البرنامج القومى للطاقة ... حيث أمر السيد رئيس الجمهورية بدراسة البدائل المختلفة التى تلبى احتياجات مصر من الطاقة حتى عام ٢٠٥٠ .

وقد أعدنا تشكيل المجلس الأعلى للطاقة برئاسة رئيس مجلس الوزراء وطرحنا على بيوت الخبرة العالمية إعداد الخطة القومية للطاقة في ضوء مواردنا البترولية والطاقات البديلة بما في ذلك الطاقة النووية.

النظافة والبيئة:

السيدات والسادة

ندرك أن الحفاظ على البيئة نظيفة وسليمةً وصحيحةً هو أحد المتطلبات الرئيسية اللازمة للحفاظ على سلامة المواطن ولتحقيق جودة المنتج المصري، ومن أجل ذلك ننفذ مشروعاً عملاقاً لمكافحة جميع أنواع التلوث ومن أهمها التلوث الصناعي الذي بلغت ميزانية مرحلته الأولى ٣٥ مليون دولار وتضمنت تنفيذ ٢٤ مشروعاً لتطبيق تكنولوجيا الإنتاج الأنظف لعدد ٢٠ منشأة صناعية ... ويدخل الآن مرحلته الثانية بموازنة مقدارها مليار جنيه مصري وتساهم فيها (٥) جهات مانحة هي البنك الدولي وبنك الاستثمار الأوروبي والبنك الياباني للتعاون الدولي والوكالة الفرنسية للتنمية ومرفق البيئة العالمي، وذلك بمنح تمويل للمنشآت الصناعية لتوفير أوضاعها ولتحقيق الإنتاج الأنظف عبارة عن ٨٠٪ قرض طويل الأجل و ٢٠٪ منحة ... ويتم التركيز في هذا المشروع على المناطق شديدة التلوث وهي حلوان وشبرا الخيمة وبحيرة مريوط ، وتستهدف المرحلة الثانية ٧٥ منشأة صناعية .

وبالإضافة إلى ذلك تعتبر مصر من أوائل الدول في الشرق الأوسط وأفريقيا التي قطعت شوطاً كبيراً في مجال تطبيق آلية التنمية النظيفة حيث تم تنفيذ ٣ مشروعات بالفعل في هذا الإطار وهي مشروع خفض الانبعاثات في منطقة أبوقير ومشروع إنشاء محطة توليد الكهرباء من طاقة الرياح بالزعفرانة ومشروع جمع وحرق الغازات المتولدة من مدفن الإسكندرية ... ويبلغ الخفض المتوقع من هذه المشروعات نحو ٥ مليون طن ثاني أكسيد الكربون المكافئ ، وبالإضافة إلى ذلك تم تحويل ٥٠ مصنع طوب للعمل بالغاز الطبيعي وجارى تحويل ٣٠٠ مصنع آخر بتكلفة ٣٠٠ مليون جنيه .

وفي مجال النظافة العامة فقد وجهت إلى ضرورة الالتزام التام بتنفيذ مشروعات النظافة في جميع المناطق ... وإعادة صياغة العقود التي تبرم مع شركات النظافة... بحيث تكون عقوداً متوازنةً تحقق المستوى المطلوب من النظافة في المنطقة أو المحافظة المتعاقد عليها، مع ضمان العائد الكافي للشركات لتقوم بعملها على خير وجه ... كما وجهت وزارة المالية إلى مراجعة المتأخرات المستحقة للشركات وتم سدادها والانتهاؤها منها ... ووجهت إلى رفع نسبة التحصيل والالتزام بالسداد حتى لا تتراكم أية مستحقات لشركات النظافة وحتى نحاسبها على جودة ما تقدمه من خدمة.

الخدمات الريفية والزراعية :

صدر قانون توفيق الأوضاع بالنسبة لواضعي اليد على أراضي الدولة سواء كانت صحراوية أو زراعية أو زوائد تنظيم... أو أراضي يتم تخصيصها لأغراض اجتماعية أو اقتصادية ... وتقوم المحافظات حالياً باتخاذ إجراءات حصر الحالات المستفيدة من القانون للسير في إجراءات توفيق الأوضاع.

ومن ناحية أخرى تحرص الحكومة على توفير أسعار توريد محلية للحاصلات ملائمة للأسعار العالمية وبما يحقق الفائدة للفلاح المصري ... ولقد أعلننا عن أسعار توريد القمح اختيارياً في العام القادم بزيادة ١٠ جنيهاً عن العام الماضي مع فتح موسم التوريد منعاً للتكدس والاختناقات .

وتعد الحكومة نظاماً للتسويق الداخلي للقطن من خلال إنشاء حلقات عامة بما يضمن المنافسة الحرة وحصول المزارع المصري على السعر العالمي للقطن وستستمر الدولة في تحمل تكاليف مقاومة الآفات عن كل فدان من القطن بواقع ١٠٠ جنيه كحد أقصى .

وتشجع الحكومة إنشاء المجازر وتوفيق أوضاع مزارع الدواجن وتوفير الطعوم الكافية واللازمة لهذه المزارع وللتربيات المنزلية رغبةً في حمايتها ووقايتها من ناحية وتحقيق أفضل عائد ممكن لأصحاب المزارع والعاملين في صناعة الدواجن من ناحية أخرى .

كما تعد وزارة الزراعة بالاشتراك مع وزارة التضامن الاجتماعى برنامجاً لتوسع فى مشروع البتلو من ١٠٠ ألف رأس إلى ٣٠٠ ألف رأس سنوياً وتوفير ومضاعفة قيمة القروض الممنوحة لهذا الغرض ... وتشجع وزارة الزراعة إنتاج الأسماك فى المزارع السمكية علاوة على الصيد بالنيل والبحرين الأحمر والمتوسط والبحيرات بهدف زيادة إنتاجنا من الأسماك من ٨٥٠ ألف طن إلى نحو ١٥٠ مليون طن سنوياً .

فالحكومة تضع الفلاح نصب أعينها وتوفر له سبل النهوض بالإنتاج الزراعى والداجنى والحيوانى والسمكى وتعتبره مصدر الأمن الغذائى لمصر ... فضلاً عن دوره فى تحقيق الاكتفاء الذاتى من بعض الحاصلات والمنتجات ... والحفاظ على جودة المنتج الزراعى المصرى وتصدير جانب منه إلى الخارج منافساً أقرانه على المستوى العالمى ... ويشهد بذلك مستوى وسمعة الإنتاج الزراعى المصرى المصدر إلى الخارج.

وبالنسبة للعمال :

نستمر فى خطة إعادة هيكلة شركات قطاع الأعمال العام بهدف رفع قدرتها على الإنتاج والمنافسة وتحقيق أرباح تعود فى النهاية على العمال ... ونؤكد بشكل قاطع أننا نحافظ على حقوق العمال ... ونحرص على عدم تعريضهم إلى أية أضرار بسبب عمليات إعادة الهيكلة ... حيث نشترط الحفاظ على العمالة وحقوقها فى أى منشأة يتم طرحها فى إطار برنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة ... **فنحن ندرك أن العمال هم المحرك الرئيسى لقاطرة التنمية وندرك أيضاً أنهم أبناء مصر ، ولن تستغنى التنمية عن محركها ولن تستغنى مصر عن أبنائها .**

رعاية الشباب :

تطلع الحكومة للنهوض بالشباب واستغلال طاقتهم فيما يعود بالنفع لهم ولوطنهم... وفى هذا المجال نستهدف إنشاء ٥٠٠ نادى معلومات سنوياً لتغطية جميع القرى والنجوع والمناطق النائية ... ونسعى إلى تنشيط مبادرة حاسب لكل بيت والوصول بعدد الحاسبات المباعة إلى ١٢ ألف حاسب فى الشهر بنهاية عام ٢٠٠٨ ... كما نسعى إلى توفير حاسب محمول لكل طالب جامعى.

وبالإضافة إلى ذلك يتم إنشاء ٦ منتديات شبابية فى عواصم المحافظات ونخطط لأن يكون بكل محافظة منتدى شبابى خاص بها .

وفى إطار إعادة هيكلة الأنشطة الشبابية والرياضية سيتم إقامة مراكز شباب فى القرى المحرومة وعددها ١٣٦١ قرية ... واستكمال المنشآت والتجهيزات فى حوالى ١٧٠ مركز شباب ... وإنشاء ٣٠٠ ملعب مفتوح ... وإنارة ٢١٥ ملعب وإنشاء ٤٥٠ مبنى إدارى وتجديد ١٥٠ مبنى وإنشاء ٥٠٠ ملعب خماسى بواقع ١٠٠ ملعب كل سنة .

ويسعى أيضاً المركز القومى للشباب لتنفيذ مشروع قرى الشباب بالتعاون مع وزارة الموارد المائية والرى وهى عبارة عن مجتمعات شبابية متكاملة ومنتجة يتاح فيها ٦ أفدنة لكل شاب .

النهوض بقطاع الرياضة فى مصر :

نستهدف فى العام القادم إعداد مشروع قانون متكامل لتنظيم قطاع وأنشطة الرياضة فى مصر.

ونسير فى برنامج إنشاء ستاد رياضى كبير فى كل محافظة ... فضلاً عن ذلك سننفذ خطة لإدارة المنشآت الرياضية بطريقة اقتصادية تؤدى إلى تحقيق عائد يتم الإنفاق منه على صيانة والارتقاء بهذه المنشآت وبجميع أنشطتها وخدماتها .

النهوض بالثقافة :

السيدات والسادة

نستمر فى تنفيذ خطتنا الرامية إلى زيادة الوعى الثقافى لدى الجميع وخاصة الشباب وذلك من خلال جهود وزارة الثقافة فى مجال توفير الكتاب بأسعار ملائمة وترجمة ٥٠٠ كتاب وتنظيم الندوات الثقافية ... ونستهدف فى عامنا القادم استكمال ترجمة ٥٠٠ كتاب آخر وبدء تنفيذ المرحلة الثالثة والأخيرة من مشروع إنشاء المتحف المصرى الكبير... والانتهاء من المرحلة الثانية للمتحف القومى للحضارة ... فضلاً عن إنشاء وتطوير ٦ متاحف أثرية و ١٢ منطقة أثرية والانتهاء من ترميم ٣٦ أثراً بالقاهرة التاريخية.

وبالإضافة إلى ذلك سيتم إنشاء مبنى جديد لدار الوثائق ومتحف للأديب الراحل نجيب محفوظ .

الإنجازات التشريعية للحكومة بالتعاون مع مجلس الشعب :

لقد شهدت الدورة الأولى لمجلسكم الموقر إنجازات كبيرة نتج عنها إقرار ٣٣ مشروع قانون في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية .
ومن أهم هذه القوانين : قانون تنظيم سلطة ونطاق الحبس الاحتياطي بما يكرس حقوق الدفاع عن المتهم ، وقانون السلطة القضائية والذي يعزز استقلال القضاء ، وقانون تعديل قانون العقوبات فيما يتعلق بمراجعة عقوبة الحبس في قضايا النشر بهدف تمكين الصحافة من أداء رسالتها بحرية واستقلال مع الحفاظ على حرمة الحياة الخاصة للمواطنين ... فضلاً عن ذلك صدر قانون إنشاء الهيئة القومية للاعتماد وضمان جودة التعليم ، وقانون تزويد بعض العقارات المبنية بالمرافق الأساسية ، وقانون تنظيم هدم المباني والمنشآت غير الآيلة للسقوط والحفاظ على التراث المعماري، وقانون تعديل قانون المناقصات والمزايدات بما يؤدي إلى توفيق أوضاع واضعي اليد على أراضي الدولة بأسلوب الاتفاق المباشر لا بأسلوب المزاد العلني ، وقانون حماية المستهلك ... وغير ذلك من القوانين المهمة.

الإصلاح السياسي والتحديث التشريعي :

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر

تنتظر الأمة منكم خلال الدورة الحالية جهداً كبيراً وإنجازاً متميزاً في مجالى الإصلاح السياسى والتحديث التشريعى ... فقد تضمن البرنامج الانتخابى للرئيس مبارك خطة للإصلاح الدستورى تهدف إلى تعزيز مسيرة الديمقراطية ورعاية حقوق المواطنة وكفالة ممارستها فى مناخ من الأمان والحرية ... وذلك من خلال إعادة تنظيم العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بما يحقق مزيداً من التوازن فيما بينهما ويعزز دور البرلمان فى الرقابة والمساءلة ... وكذا دعم دور مجلس الوزراء وتوسيع اختصاصاته ، وتوسيع المدى الذى تشارك فيه

الحكومة رئيسَ الجمهورية في أعمالِ السلطة التنفيذية ... فضلاً عن تحقيقِ النظام الانتخابي الأمل الذي يكفلُ فرصَ تمثيلِ الأحزاب السياسية في المجالس النيابية وتعزيزِ تواجدِ وتمثيلِ المرأة في البرلمان... إلى جانب تحقيقِ مفهومٍ جديدٍ ومتطورٍ للمحليات يعززُ صلاحياتها التنفيذية والرقابية ويدعمُ اللامركزية في أدائها .

وفي مجال التحديث التشريعي فإن أمام حضراتكم مجموعة من مشروعات القوانين الجديدة أو مشروعات بتعديل في عددٍ من القوانين القائمة بهدف مواجهة متطلبات العصر وتلبية احتياجات المواطنين والإسهام في تيسير أمور حياتهم ... ومنها مشروع قانون البناء والتنمية العمرانية والتنسيق الحضارى ، ومشروع قانون الوظيفة العامة ، ومشروع قانون الضرائب العقارية على المباني ، ومشروع قانون بتعديل قانون المرافعات المدنية والتجارية ، ومشروع قانون بتعديل قانون الإجراءات الجنائية ، ومشروع قانون بتعديل قانون المرور ، ومشروع قانون بتعديل قانون التعليم لإنشاء كادرٍ خاص للمعلمين .

السياسة الخارجية :

تضطلع الدبلوماسية المصرية بدورٍ كبيرٍ وحساس في تناول ومعالجة كافة القضايا التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط وكذلك تناول كافة أوجه العلاقات بين مصر وجميع دول العالم ... وتؤكد الحكومة على الثوابت الأساسية لسياستنا الخارجية في إطار الحفاظ على علاقات متوازنة مع جميع الدول:

- مساندة الشعب الفلسطيني والتأكيد على حقه في قيام دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف ، والحرص التام على توحيد جهود الفصائل والقوى السياسية الفلسطينية .
- التأكيد على وحدة العراق وعلى ضرورة تحقيق المصالحة الوطنية به .
- مساندة جهود حكومة السودان في تعزيز مسار الوحدة الوطنية والتناول الجيد لمشكلة دارفور .
- التأكيد على الوفاق الوطنى بين جميع القوى في لبنان .

- التطلع إلى علاقات ثنائية قوية مع جميع البلاد العربية والافريقية .
- تنمية العلاقات مع أوروبا وامريكا وروسيا والصين .

القوات المسلحة والشرطة والقضاة :

إن تقدم الوطن وازدهاره مرتبط بأمنه واستقراره ... وبهذه المناسبة أتقدم بخالص التقدير والشكر لقواتنا المسلحة ولأجهزة الأمن والشرطة على دورها فى تحقيق الحماية لترابنا الوطنى ... والأمن والأمان لمواطنينا.

كما أتقدم بالشكر لرجال العدل والعدالة فى مصر - قضاة مصر الذين يسهرون على تحقيق العدالة بتطبيق القانون على الجميع بعدالةٍ ناصفةٍ وناجزة.

خاتمة :

السيد الدكتور رئيس المجلس

السيدات والسادة أعضاء المجلس المحقر

لقد تحسنت جميع مؤشرات اقتصادنا القومى .. ولا زالت مستمرةً فى التحسن ... وهذا يؤكد نجاح سياساتنا ... ويؤكد أننا نسير فى الاتجاه الصحيح.

إن النجاح الذى تحقق يدفعنا ويحفزنا لمزيد من النجاح .. وسنأخذ كافة الضمانات للحفاظ على قوة دفع النمو الاقتصادى واستمرار معدلات التنمية، واستثمار ما تحقق فى بناء طاقات إضافية لبنية اقتصادية أكثر قوة ومتانة .. وسنستثمر عوائد التقدم ... وعوائد النجاح ... فى تمويل قاعدة عريضة من الخدمات الاجتماعية بهدف تحسين معيشة المواطن فى جميع مدن وقرى مصر ... فالمواطن هو هدف التنمية ومحور اهتمامنا ... ولابد أن يكون أول من يشعر بثمارها ... ونحن عازمون على ذلك ... وهذا حق المواطن علينا ... ندعوكم أن تكونوا معنا ... والله معنا ... وهو الموفق.

وفقنا الله وإياكم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

(۲۵)